

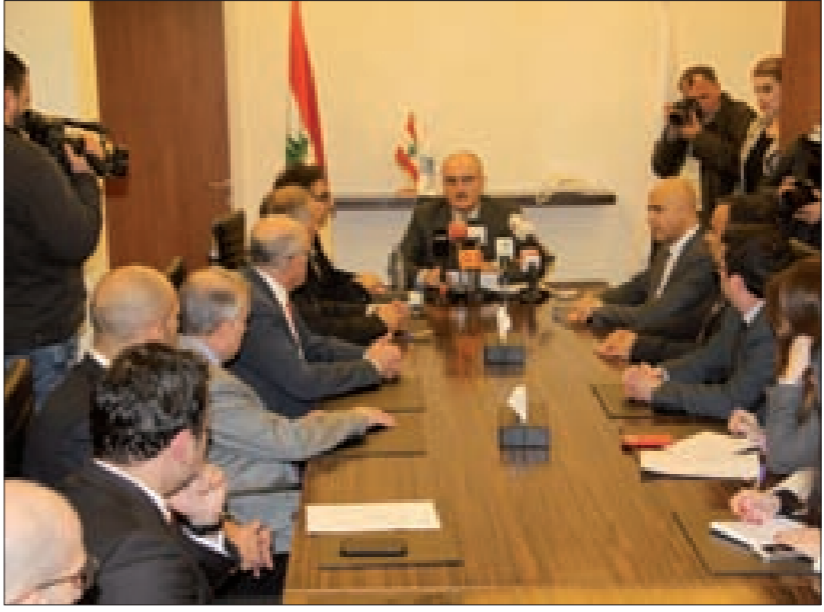
خليل أعلن إصدار سندات خزينة بقيمة 2.2 مليار دولار؛ الطلب على الاككتاب فاق كل التوقعات ووصل إلى 4.9 مليار

أعلن وزير المال علي حسن خليل إصدار سندات خزينة بالعملة الأجنبية «يوروبوند» بلغت قيمتها 2.200 مليون دولار أمريكي، داعياً الكتل النيابية والسياسية إلى «تحمل مسؤولياتها» والزول إلى المجلس النيابي لإقرار قانون يسمح لوزارة المالية بإصدار مثل هذه السندات قبل حزيران 2015.

وخلال مؤتمر صحفي عقده أمس، لفت خليل إلى «أن هذه العملية تعد الإصدار النقدي الأكبر منذ دخول الدولة اللبنانية الأسواق المالية في التسعينيات». وقال: «إن الإصدار بقيمته الإجمالية بلغ 2.200 مليون دولار أمريكي هو واحد من أكبر الإصدارات، وربما الأكبر كإصدار»، لافتاً إلى أن انخفاض أسعار النفط كان عاملاً مساعداً.

وأضاف خليل: «كما حرصنا على أن نلتقط لحظة الاستفادة من الفوائد المنخفضة نسبياً في الأسواق المالية العالمية، وخصوصاً ما يتعلق بسندات طويلة الأجل، وقد جعلتنا الظروف الاستثنائية نتجح في هذا الإصدار حيث كان طلب الدولة اللبنانية لوزارة المال إصدار سندات بقيمة مليار دولار أمريكي لتمويل حاجات الدولة وتحت سقف القانون رقم 14 الصادر في 2014/11/5 الذي أجاز لوزارة المال إصدار مثل هذه السندات».

وأشار إلى «أن حجم الطلبات على الاككتاب فاق كل التوقعات ووصل إلى 4.900 مليون دولار أمريكي وهو رقم استثنائي بما نسبته 233 في المئة من حجم الطلب وهو أمر بغير مسبوq لتأخية حجم العروض»، موضحاً: «أن الإصدار توزع إلى شطرين: الأول بقيمة 800 مليون دولار استحقاق العام 2025 بمعدل عائد 6.2 في المئة، والثاني بقيمة 1400 مليون دولار أمريكي استحقاق 2030 بمعدل عائد 6.65 في المئة وهذه العوائد على السندات الجديدة التي تم إصدارها هي معدلات ممتازة، مقارنة بمعدلات العوائد الراجعة في الأسواق



خليل متحدئاً في المؤتمر الصحفي (آكرم عبد الخالق)

بمستقبله ويتسديد مستحقته والالتزام بموجباته دولياً». وقال خليل: «هذا أمر جدير بالتوقف عنده سياسيين لنقول إن علينا مسؤولية كبرى بفتح العقد السياسية والانطلاق نحو تسويات تسمح بانطلاق عجلة المؤسسات الدستورية في البلد، بدءاً من انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وصولاً إلى قيام حكومة قادرة على مواكبة التحديات التي تواجه لبنان، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي والمالي. وهذا الأمر في غاية الأهمية ونجد اليوم الكثير من الأسواق النامية تشهد خروجاً لرؤوس أموال فيما تشهد نحن نوعاً من الاندفاع باتجاه الدخول إلى الأسواق اللبنانية».

وتابع: «لقد بلغت الاككتابات على سندات العشر سنوات حوالي 1.600 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 200 في المئة والاككتابات على سندات الخمس عشرة حوالي 3.200 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 236 في المئة وكما كل إصدار كانت هناك مساهمات من مؤسسات مالية أجنبية وقد بلغت نسبة مشاركتها حوالي 15 في المئة وهذا مؤشر إيجابي على استمرار الثقة بالطلب الدولي على السندات اللبنانية. وهو مؤشر يجب أن نلتفت له لبنانياً لبناء عليه والاستفادة منه، فهذا البلد وعلى رغم كل الصعوبات السياسية التي يعيشها ما زالت الثقة قائمة».

تفاوت كبير في الأرقام بين مجلس الخدمة و«المالية» الجان المشتركة تطلب تزويدها بالأرقام الصحيحة للمتعاقدين



جانب من جلسة اللجنة المشتركة (تموز)

وبحسب عدد سنوات الخدمة وكل ما يراعي هذه المسائل، وليس هناك أي اعتراض على هذا الموضوع. وقد تقدم مجلس الخدمة المدنية بجدول كامل يتضمن كل الأعداد وكيفية توزيعها على إدارات الدولة ووزاراتها، وأمل أن تعود وزارة المالية ومجلس الخدمة المدنية في الجلسة المقبلة بإرقام متطابقة». وأضاف: «الموضوع أصبح على وشك النهاية وبعد أن يتسلم المجلس النيابي الأرقام الصحيحة، لأن المجلس لا يوافق على أمر بهذا الأهمية من دون أن تكون لديه أرقام صحيحة ودقيقة واطلاع على الكلفة وعلى الأعداد، لذلك ستكون جلسة الأسبوع المقبل حاسمة لهذا القانون بحسب كل الكتل النيابية».

ومتناسقة. لذلك، كان هناك اقتراح من قبل السادة النواب ومن كل الكتل النيابية وتبناه الرئيس فريد مكاري، وهو إعطاء مهلة أسبوع حتى يعود المعنيون بهذه الأرقام وهذه الأعداد، أي مجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية، بتقرير موحد ومتناسق». وأشار كنعان إلى أن هذا الاقتراح سيكون على جدول أعمال الجلسة المقبلة للجان المشتركة الأسبوع المقبل». ورفعت المقرّر الخاص للجان النائب إبراهيم كنعان إلى «أن هناك أرقام متباينة، فمجلس الخدمة المدنية أعطى رقماً في حدود 2900، بينما أرقام وزارة المالية وصلت إلى أكثر من أربعة آلاف متعاقداً». وقال: «هذا القانون يشمل المتعاقدين، ما أجمعوا عليه، فيجب يكون ذلك على أساس أرقام متوازنة ومتوافقة

طلبت اللجان النيابية المشتركة من مجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية تزويدها بتقرير موحد ومتناسق عن أعداد المتعاقدين في الإدارات العامة للبحث في إفادتهم من نظام التعاقد وتقديمات تعاونية موظفي الدولة، وذلك خلال جلسة عقدتها أمس برئاسة نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري. ولفقت المقرّر الخاص للجان النائب إبراهيم كنعان إلى «أن هناك أرقام متباينة، فمجلس الخدمة المدنية أعطى رقماً في حدود 2900، بينما أرقام وزارة المالية وصلت إلى أكثر من أربعة آلاف متعاقداً». وقال: «هذا القانون يشمل المتعاقدين، ما أجمعوا عليه، فيجب يكون ذلك على أساس أرقام متوازنة ومتوافقة

شهب حدّد سعر لتر الحليب بألف ليرة؛ للاتزام بالكمية وشعار الجودة

ليرة، لكن مع الأسف لم تتمكن من تسويقها لأسباب عدة منها ضعف السوق المحلية وصعوبة الإنتاج الخارجي والجمارك التي هي مشكلة كبيرة، فنتيجة الاتفاقات الدولية عوض أن تضع 27 في المئة ضريبة على الجبنة المستوردة من الخارج التي تذهب إلى بعض الدول العربية، تلعب وتأتي بشعار عربي، أو بتغليف عريض وبلغه عربي، وبالتالي يصعب الجمر عليها صفاً، وهذا كله يضرب الموضوع. كما أن الجبنة البيضاء المستوردة من بعض الدول العربية ويضرب الدول المجاورة، أيضاً تؤثر كثيراً في الإنتاج».

وقال شهب: «اتفقنا على أمور عدة: أولاً موضوع شعار الجودة يجب أن يوضع على عبوة اللبنة والجبنة، بمعنى يكتب عليها «لبنة من الحليب الطازج»، كي يفرق المواطن بين عبوة اللبنة المصنوعة من تلك المصنوعة من الحليب الطازج. كما اتفقنا، وأمل أن يتخذ الاتفاق هذه المرة وأن يصبح سعر الكيلو ألف ليرة، كي تبقى الكمية التي تباع ذاتها وكي تستمر الشركات الكبيرة الأساسية في أخذ الحليب بهذا السعر».

بعد سجال طويل بين مربي الأبقار وأصحاب المعامل، حدّد وزير الزراعة أكرم شهب سعر «لتر الحليب بألف ليرة لبنانية شرط الالتزام بالمبلغ والكمية بعد أن كان 1100 ليرة، وذلك نتيجة عدم القدرة على تسويقه في ظل ضعف السوق المحلية وتأثير السوق الخارجية بالآحداث الجارية». وكان شهب التقى صباح أمس في مكتبه في رياض الصلح، رئيس المجلس الوطني لمصنعي ومنتجي الحليب ومشتقاته جاك كلاس ورئيس تعاونية الدريه عكار للإنتاج الحليب وعضو الاتحاد الوطني لإنتاج الحليب جوزيف عبدالله، وعرض مشكلة سعر الحليب وكيفية تسويقه.

وأوضح كلاس «أن المشكلة تعود إلى غياب الثقة بالمنتح اللبناني، وإغراق الأسواق اللبنانية ببضاعة أجنبية، إذ بات المستهلك يركض باتجاه البضاعة الأجنبية ويفضلها على البضاعة اللبنانية، نتيجة الشك الذي يعتري قلبه منذ ستة ولغاية اليوم. كما أن السبب يعود إلى غلاء سعر الحليب اللبناني، وهو 1100 ليرة، في حين أن سعر الحليب في كل بلدان العالم هو 400 و500 ليرة،

الوطني للتقايبات برئاسة كاسترو عبد الله الذي أعلن «تأييد الاتحاد للخطوات الإصلاحية التي يتخذها الوزير أبو فاعور في وزارة الصحة، ولا سيما الوصفة الطبية الموحدة التي تشكل واحدة من أبرز مطالب الحركة النقابية لتأثيرها الإيجابي في تخفيض تكلفة الدواء بالنسبة إلى العمال والمضومين».

وشدّد عبد الله على «ضرورة إنجاز الوصفة الطبية الموحدة في الضمان الاجتماعي ونقابة الأطباء»، لافتاً إلى «ضرورة دعم المستشفيات الحكومية وسط أزماتها المتعددة». ودعا وزير الصحة «الذي كان قد عرض مشروع الإيجار التملكي خلال تبويته وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى العمل، من موقعه الوزاري والنيابي والسياسي، على إصدار قانون للإيجارات ينصف المالك والمستاجر».

ولفت رئيس لجنة الدفاع عن حقوق استجدين زكي طيه إلى «ضرورة تجديدهم العمل المتطابق بين القوى النقابية الحية في وقت يبرز غياب المجتمع المدني في شكل لافت، في حين يقوم بدوره على حماية مصالح المواطنين».

أبو فاعور التقى وفوداً عمالية ونقابية وممثلة «يونيسيف»؛ نترقب الإقرار النهائي للوصفة الطبية الموحدة الخميس

أعلن وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور أنه يتربق الإقرار النهائي للوصفة الطبية الموحدة في الضمان الاجتماعي غداً الخميس كي تأخذ الأوروم مجراها الطبيعي. كلام أبو فاعور جاء خلال استقباله، في مكتبه في وزارة الصحة، وفداً من «الحراك المدني في طرابلس» ضمّ نقيب الأطباء في المدينة إيلى حبيب، نقيب المصارف في الشمال مهي المقدم، ورئيس مجلس إدارة مستشفى Nassau orange ونائب الأمين لجمعية التحضر العمالي أكرم عربي وعدد من النقابيين.

وتود أبو فاعور بنقابة الأطباء في طرابلس، معتبراً «أن النقاب كان القدائي الأول في موضوع اعتماد الوصفة الطبية الموحدة»، شاكر «الأعضاء النقابية القدائين إقدامهم على اعتماد هذه الوصفة الطبية الموحدة على رغم الأخذ والرد الذي كان سائداً حولها».

وأعلن «أن المستشفيات الحكومية في طرابلس ستشهد نقلة نوعية هذا العام»، مؤكداً «أن مستشفى طرابلس الحكومي من أفضل المستشفيات الحكومية في لبنان». أما أن «يلبس أهالي المدينة الاهتمام الرسمي الفعلي والمختلف في الشأن الصحي».

واعتبر أبو فاعور بنقابة الأطباء في طرابلس، معتبراً «أن النقاب كان القدائي الأول في موضوع اعتماد الوصفة الطبية الموحدة»، شاكر «الأعضاء النقابية القدائين إقدامهم على اعتماد هذه الوصفة الطبية الموحدة على رغم الأخذ والرد الذي كان سائداً حولها».

وأعلن «أن المستشفيات الحكومية في طرابلس ستشهد نقلة نوعية هذا العام»، مؤكداً «أن مستشفى طرابلس الحكومي من أفضل المستشفيات الحكومية في لبنان». أما أن «يلبس أهالي المدينة الاهتمام الرسمي الفعلي والمختلف في الشأن الصحي».

بعد أسبوعين على إقفاله وإعادة تأهيله وإجراء الإصلاحات اللازمة لمطابقته مع المواصفات الصحية، أعيد بعد ظهر أمس افتتاح سوق السمك في الكرنيتيا، في حضور رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية ياسر ديبان، في حضور ممثلين عن وزارة الزراعة، وممثل منظمة «فاو» مورييس سعاده. وأكد ديبان أنه «جرت إعادة العمل في سوق السمك بحسب الأصول بإشراف مراقبين صحيين من وزارة الصحة العامة الذين واكبوا الأعمال لمدة 15 يوماً، مشيراً إلى «أن الأمور أصبحت مطابقة للمواصفات ولأهم المعايير». وأبدى إصراره على «أن المشكلة لا تزال خارج إطار سوق السمك، بل هي في محيط السوق، لأن مطحة العظام على رغم عدم عملها، فإن النفايات وكل المويقات المتركة منها، لا تزال موجودة وتؤذي إلى روائح كريهة».

وقال: «طلبنا من المعنيين معالجة الموضوع خارج سوق السمك، ونحن نتابع مع وزير الصناعة موضوع مجبل الباطون المحاذي وقد وعدنا بأنه سيعالج الموضوع في أقرب وقت ممكن. ويمكننا أن نقول للبنانيين أن السمك مطابق للمواصفات، وسوق السمك تم تحسينه وإعادة العمل فيه في أسرع وقت ممكن».

جال على محطات بيع المحروقات في زحلة حكيم: الشركات تحتكر المازوت

جال وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم أمس، على عدد من المؤسسات التجارية وبعض محطات بيع المحروقات في زحلة وتفقد مصلحة الاقتصاد في البقاع. واتهم حكيم إثر الجولة، شركات توزيع المحروقات «باحكار مادة المازوت الإحرم لعدم وجوده في محطات بيع المحروقات».

وقال حكيم خلال غداء تكريمي أقامه على شرفه رئيس أساقفة الفرزل وزحلة والبقاع للروم الكاثوليك المطران عصام درويش في مطرانية سيدتنا النجاة في زحلة: «أكد اليوم من مطرانية سيدتنا النجاة جودة وتنوعية الصناعة الغذائية في لبنان وأهمية هذه الصناعة ومشاركتها في الاقتصاد اللبناني»، مشيراً إلى «أن لبنان الخاص هو ركيزة للاقتصاد في لبنان، وهو من أهم النقاط التي يمكن الاعتماد عليها في وجه التنمية الداخلية عبر المبادرات الفردية التي تتعلق بكل شخص من الموجودين معنا اليوم، رجال أعمال، اقتصاديين وتجاراً من أعرق العائلات ومن خيرة الرجال الذين ساعدوا في نمو هذا الاقتصاد وصموده في وجه العواصف التي مرّت على لبنان».

وتابع: «يراتي هذه هي زيارة تحذير للشركات الموزعة للمشتقات النفطية بعدم الاحتكار وعدم التخالط تجاه المواطن اللبناني وبعض المناطق اللبنانية وبخاصة منطقة البقاع وزحلة ومنطقة الشمال التي هي في حاجة إلى مادة المازوت لاستعمالها في التدفئة، في ظل هذه العواصف المناخية التي تضرب لبنان». واختتم حكيم: «تحذير الأول والأخير هو لشركات التوزيع قبل المحطات وقيل المواطنين. هذه الشركات تستطيع أن تكون السبب الأول لموضوع نقص المازوت في منطقة عزيرة على قلبنا مثل منطقة البقاع ومنطقة زحلة. خلال جولتنا، لاحظنا أن المحطات مطابقة لكل المعايير، سواء من ناحية التأسيس أو في ناحية التوزيع، لكن المشكلة هي في مكان آخر، وهي التصدير غير الشرعي إلى سورية أو التهرب، واتمنى أن تتعالج هاتان القضيتان في القريب العاجل لكي نستطيع العودة إلى مستوى تغذية المنطقة بشكل طبيعي بالمشتقات النفطية، وهذا هو المطلوب في أسرع وقت ممكن».

إعادة فتح سوق السمك بعد تأهيله ذبيان: لحل مشكلة مطحنة العظام

بعد أسبوعين على إقفاله وإعادة تأهيله وإجراء الإصلاحات اللازمة لمطابقته مع المواصفات الصحية، أعيد بعد ظهر أمس افتتاح سوق السمك في الكرنيتيا، في حضور رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية ياسر ديبان، في حضور ممثلين عن وزارة الزراعة، وممثل منظمة «فاو» مورييس سعاده. وأكد ديبان أنه «جرت إعادة العمل في سوق السمك بحسب الأصول بإشراف مراقبين صحيين من وزارة الصحة العامة الذين واكبوا الأعمال لمدة 15 يوماً، مشيراً إلى «أن الأمور أصبحت مطابقة للمواصفات ولأهم المعايير». وأبدى إصراره على «أن المشكلة لا تزال خارج إطار سوق السمك، بل هي في محيط السوق، لأن مطحة العظام على رغم عدم عملها، فإن النفايات وكل المويقات المتركة منها، لا تزال موجودة وتؤذي إلى روائح كريهة».

وقال: «طلبنا من المعنيين معالجة الموضوع خارج سوق السمك، ونحن نتابع مع وزير الصناعة موضوع مجبل الباطون المحاذي وقد وعدنا بأنه سيعالج الموضوع في أقرب وقت ممكن. ويمكننا أن نقول للبنانيين أن السمك مطابق للمواصفات، وسوق السمك تم تحسينه وإعادة العمل فيه في أسرع وقت ممكن».

نشاطات اقتصادية



الحاج حسن والسفير المصري

● بحث وزير الصناعة حسين الحاج حسن مع سفير مصر في لبنان محمد بدر الدين زايد في العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

وتطرّق الجانبان إلى «الوضع العربي التنموي والاقتصادي، لا سيما التبادل التجاري والإقتصادي بين الدول العربية وخصوصاً بين لبنان ومصر». ولفقت الحاج حسن إلى «أن هناك توجه واضح لدى البلدين لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار المتبادل». وقال: «سيكون هناك برنامج عمل واضح مبني على تصور واقتراحات محددة، وقرارات محددة لتعزيز هذا التبادل التجاري العربي واللبيني الذي هو أساس للتنمية الاقتصادية العربية المشتركة».

● استقبل وزير العمل سجعان فزي النائب سامر سعادة برفاقه رئيس بلدية البترون مارسيلينو الحر. ثم عقد اجتماعاً مع رئيس مجلس إدارة كارينوب لبنان حميد كريدي وعرض معه موضوع الموظفين المصروفين.

من جهة أخرى، تلقى وزير العمل شاووي من مصالح ومن حرة ونقابات في الجنوب ورؤساء بلديات ومخاتير المنطقة، ناشدوه فيها وضع حد لمزاومة اليد العاملة اللبنانية.

وفي إطار سعيه إلى تنظيم مكاتب استخدام العمالات في الخدمة المنزلية، أصدر فزي قراراً بإيقاف 12 مكتباً في مناطق لبنانية مختلفة نتيجة مخالفتها.

● وافق وزير الاتصالات بطرس حرب ومدير البنك الدولي في الشرق الأوسط فريد بلحاج لتفاق قرض بين وزارة الاتصالات والبنك الدولي

وأقرت اللجنة عدداً من مواد المشروع وستتابع ما تبقى من مواد في جلسة يحددها موعداً لاحقاً. تمهيداً لرفع تقريرها إلى اللجان المشتركة.

● بحث رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه سنان في الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع سفير اليابان في لبنان سيثي أوتوسوكا، في حضور المدير العام للمجلس فاروق ياني.

- زار رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمؤسسة «إيدال» نبيل عيتاني، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب حيث التقى رئيسها محمد حسن صالح، وبحث معه في الخطوات العملية التي من شأنها أن ترفع مستوى حجم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية في الجنوب اللبناني.

● بحث وزير الصناعة حسين الحاج حسن مع سفير مصر في لبنان محمد بدر الدين زايد في العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

وتطرّق الجانبان إلى «الوضع العربي التنموي والاقتصادي، لا سيما التبادل التجاري والإقتصادي بين الدول العربية وخصوصاً بين لبنان ومصر». ولفقت الحاج حسن إلى «أن هناك توجه واضح لدى البلدين لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار المتبادل». وقال: «سيكون هناك برنامج عمل واضح مبني على تصور واقتراحات محددة، وقرارات محددة لتعزيز هذا التبادل التجاري العربي واللبيني الذي هو أساس للتنمية الاقتصادية العربية المشتركة».

● استقبل وزير العمل سجعان فزي النائب سامر سعادة برفاقه رئيس بلدية البترون مارسيلينو الحر. ثم عقد اجتماعاً مع رئيس مجلس إدارة كارينوب لبنان حميد كريدي وعرض معه موضوع الموظفين المصروفين.

من جهة أخرى، تلقى وزير العمل شاووي من مصالح ومن حرة ونقابات في الجنوب ورؤساء بلديات ومخاتير المنطقة، ناشدوه فيها وضع حد لمزاومة اليد العاملة اللبنانية.

وفي إطار سعيه إلى تنظيم مكاتب استخدام العمالات في الخدمة المنزلية، أصدر فزي قراراً بإيقاف 12 مكتباً في مناطق لبنانية مختلفة نتيجة مخالفتها.

● وافق وزير الاتصالات بطرس حرب ومدير البنك الدولي في الشرق الأوسط فريد بلحاج لتفاق قرض بين وزارة الاتصالات والبنك الدولي



أبو فاعور ولاوريني

نظريان جال في موقع سدّ المسياحة في البترون



نظريان جال في موقع سدّ المسياحة في البترون، برفاقه المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمبرووف ومن وزارة الطاقة، في موقع سدّ المسياحة في البترون، حيث تفقد سير الأعمال في حضور استشاري شركة Coyne et Belier + Liban - Consult الفرنسية ممثلاً بانتوان المعوشي، ومتمتعيد شركة «- Malturo Batco» ممثلة بسركيس ازغور، وحشد من المهتمين.

وجرى خلال الجولة، افتتاح نقق تحويل مياه النهر، بعدما انتهى المتعهدين من أعمال حفره بالكامل ليصار إلى تنفيذ أساسات السد.

وكان سدّ المسياحة افتتح في نيسان 2014 ويؤمّن مياه الشفة لساحل البترون، وصولاً إلى أنه بنحو 30 ألف متر مكعب يومياً، إضافة إلى القرى المحيطة بالسدّ و يبلغ ارتفاعه 35 متراً، بطول 450 متراً وسعة ستة ملايين متر مكعب، ومن المتوقع أن تنتهي الأعمال فيه في غضون سنتين. ونوّه نظريان بأهمية العمل في السدّ

بإشراف الإدارة، ممثلاً نور السدوفي لبنان «حتى لا تذهب المياه هدراً إلى البحر، بهدف تأمين حاجات اللبنانيين من مياه الشفة والرّي والاستعمال الصناعي لأنّ المياه تتصل مباشرة بالأمن الغذائي للبنان، خصوصاً أن منطقة جنوب شرقي البحر المتوسط

دعوة
لحضور جمعية عمومية عادية
لمساهمي الشركة اللبنانية لإنماء السياحة والتلفريك ش.م.ل.
والتلفريك ش.م.ل. بدعوة حضرة مساهمي الشركة لحضور الجمعية العمومية العادية التي ستعقد في مركز الشركة في حارة صخر يوم السبت الموافق في الثامن والعشرين من شهر آذار سنة 2015، الساعة العاشرة صباحاً، للتداول والبت بجدول الأعمال التالي:
أولاً: الاستماع إلى تقارير الإدارة ومفوضي المراقبة عن أعمال سنة 2014.
ثانياً: درس حسابات وميزانية سنة 2014 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على أساسها، واتخاذ القرار الملائم بخصوص توزيع الأرباح على المساهمين.
ثالثاً: تعيين مفوض المراقبة لسنة 2015 وتحديد تعاقبه.
رابعاً: انتخاب مجلس إدارة جديد وتقرير ما يجب دفعه لأعضائه من اتعاب عن أعمال 2015.
خامساً: الترخيص للشركة بالتعامل مع بعض أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادتان 158 و159 من قانون التجارة.
سادساً: أمور طارئة.
الرجاء التقيد بأحكام نظام الشركة لحضور الجمعية.
مجلس الإدارة